



منظمة حمورابي لحقوق الانسان
Hammurabi Human Rights Organization

التقرير السنوي
لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان
٢٠١٢

Annual Report of
Hammurabi Human Rights Organization
2012

www.hhro.org
info@hhro.org



التقرير السنوي لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان للأقليات في العراق لعام ٢٠١٢

مقدمة:

بعد عقد إلا سنة من تغيير النظام الاستبدادي في العراق، كان من المفروض أن يستعدّ الشارع العراقي لجعل يوم التاسع من نيسان، يوم إعادة ذكرى أسعدت العراقيين بإسقاط مُستبدّهم الى اللا عودة، على أمل " التغيير"، بكل ما تعنيه كلمة التغيير كعملية (PROCESS) التي لطالما حَلَمَ بها العراقيون.

إن كلمة "التغيير" أصبحت تستخدم كعنوان لحركات سياسية أو لبرامج اجتماعية عديدة، إضافة الى مواضيع إعلامية متواصلة، ما يدل على عدم تحقيق التغيير المرجو بعد. كما أنها تفسر وتعلن عدم رضى العراقيين على أداء القائمين على تنفيذ عملية التغيير التي بدأ مسارها عام ٢٠٠٣ على أرض العراق حال سقوط النظام الصّدّامي الأستبدادي... بينما كانت محاولات اسقاط النظام بهدف التغيير قد بدأت منذ سنوات ثمانينات القرن الماضي والتي انتكست جراء عمليات الانفال السيئة الصيت عام ١٩٨٨ وأنتفاضة ١٩٩١، التي فيها تم قمع جميع محاولات العراقيين. وبعدها كثفت المعارضة العراقية نشاطها خلال التسعينات من القرن المذكور، وأقتربت من الواقع والتحضيرات المركزة في أروقتها آنذاك والتي آلت الى انهاء الدكتاتورية بدعم من التدخل العسكري الأمريكي البريطاني ميدانياً بداية الالفية الحالية ٢٠٠٣، وحلت تلك المعارضة بديلة لذلك النظام.

لكن وبالرغم من تغيير النظام، فعقلية ونمط القائمين على الحكم لا يزالان متأثران بما ورثوه من السابق، لذلك فإن العملية التغييرية ما تزال تشوبها الكثير من الممارسات القديمة التي يحاول المواطنون، عبر حرية التعبير باستخدام مختلف وسائل الاعلام، أو عبر اللقاءات والنقد المباشر، من خلال المظاهرات، يحاولون لفت أنظار القيادات الى الواقع المترجع، مشيرين الى أن مختلف السلطات التي حلت كبديلة لتحرير العراق من نظام سياسي مستبد الى نظام حر وديمقراطي، مسؤولون عن هذا التراجع. لكنّ هذا يتطلب تفرغ تلك السلطات لمهام في غاية الاهمية، ألا وهي خلق ساحة سياسية جديدة وصحيحة، كفوءة مبنية على مبادئ الديمقراطية في تداول السلطة سلمياً، ناتجة عن انتخابات حرة بإقدام الشعب على صناديق الاقتراع بعيدة عن التلاعب بالنتائج لتكون هذه السلطات "من الشعب وللشعب"... بهذه الطريقة فقط، يمكن احتواء واقع العراقيين بتنوعهم العرقي والديني والاجتماعي والثقافي والسياسي، نساءً ورجالاً، بعيداً عن المحسوبيات الضيقة... لأنه بعد عقود من واقع الافراط الدموي بحياة العراقيين وحقوقهم الأساسية، واهمال كافة مستويات التنمية من قبل النظام السابق، إضافة الى عدم إعادة ترميم وبناء من قبل الذين خلفوا النظام السابق، لما سببه الحصار الاقتصادي من دمار نفسي واقتصادي نخر في الكيان الداخلي للشعب العراقي ما بعد التغيير، ليأتي بعقلية تطبيع ثقافة الفساد السياسي والمالي والاداري في الازدهان. هذا الأمر يشكل اكبر تحدٍ لأي سلطة في العراق، لأنه ذلك الفساد الذي استشرى بأسلوب غير مسبوق يؤدي الى الفساد الاجتماعي ايضاً، كونه سيعمق المسّ بالأخلاق المجتمعية ليكثر فيه انحطاط القواعد الاجتماعية والاخلاقية القائمة على بعض القيم الاجتماعية الايجابية، كتماسك الأسرة وعلاقات تبادل الاحترام بين مختلف المكونات وغيرها... بالإضافة الى ان هذا الترددي يمثل الأساس القوي لأستفحال الارهاب، وهو الواقع الذي خدم أكثر فأكثر المجاميع الاجرامية لنشر المزيد من الفوضى، الى درجة ان أصبح من الصعوبة بمكان ايجاد المعالجات.. وسبب كل هذا التراجع هشاشة الوضع السياسي الذي وصل الى مستوى انعدام القدرة على صنع اي قرار سياسي واحتواء أية أزمة، وما اكثر الازمات على مدار السنوات التسع المنصرمة، ما ينعكس سلباً على كافة المؤسسات بما فيها القضاء...

استهداف المسيحيين متواصل:

ما يزال العراقيون بانتظار الاستقرار السياسي والامن الذي تراجع وشهد موجات عنف راح ضحيتها الآلاف من الابرياء المدنيين منذ نشوب الحرب الطائفية التي بدأت في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٥، وتفاقت بعد تفجير جامع الامامين علي الهادي وحسن العسكري (عليهما السلام) في سامراء عام ٢٠٠٦. ولاتزال وشائجها تخفت حيناً وتتأجج في أحيان أخرى، ما جعل العراق يغرق في الدماء بعمليات التطهير العرقي والديني

والطائفي، فضلا عن نزوح ما لا يقل عن مليون عراقي داخل العراق و مليونين خارجه... وكان الاستهداف على الهوية حيث تعرّض المسيحيون الى حملة عنف وتصفيات و ابادة وتهجير قسري بشكل جماعي كما الفردي، ما أجبر نصف المسيحيين العراقيين الى الهجرة خارج العراق، ومن بقي منهم في العراق يُطلب منهم الى اليوم، تارة دفع الجزية وتارة اخرى ترك مساكنهم او ارغامهم على بيعها بأرخص الاثمان، لا بل نُظمت عمليات ضغط عليهم لأجبارهم على ترك كل ما يمتلكون جراء التهديدات التكفيرية رغم ان المسيحية كأحد اقدم الاديان السماوية في العراق هي الديانة الثانية بعد الاسلام. بالاضافة الى الأيزيديين والصابئة المندائيين هم من الاقليات، التي تواجه حالة الانقراض من ارض اجدادهم... كل ما يمكنهم القيام به ليتمكنوا من حماية انفسهم هو اللجوء الى اية دولة تفتح لهم ابواب الاستقبال بغرض الحفاظ على ما تبقى من كرامتهم. عشرات العوائل تركوا بيوتهم في بغداد والموصل وذلك لأسباب امنية مباشرة، ممن تعرض احد او من اكثر افراد عائلته الى القتل أو من عليهم تهديدات متواصلة...

تلقت منظمتنا معلومات تدل على وجود اعتداءات على ما تبقى من ممتلكات المسيحيين، من المنازل أو الأراضي ويعتدى على وكلاء المسيحيين من المسلمين من قبل مسلحين اقوياء، على الرغم من أنهم أكلوا بعض المسلمين ممن يثقون بهم على أملاكهم، إلا أن مسلمين آخرين ينتزعون منهم هذه الاملاك ويستولون عليها، وأجدر مثال على ذلك بيت الشهيد المرحوم (نزار جميل مطلوب)، الذي هو وثلاث شهداء آخرين من اهله سقطوا في مجزرة سيدة النجاة ٢٠١٠، ليصبحوا ٤ شهداء من عائلة واحدة. وبعد المجزرة المذكورة تم الاستيلاء على بيته لان زوجته قد اوكلت عليه احد معارفها من المسلمين وهربت خوفا من استهدافها واستهداف من بقي من ابنائها. لم يستطيع الوكيل المسلم الدفاع عن حقوق هؤلاء لانه مسلحين اقوياء قد استولوا على البيت في الكراة واعدوا بنائه وتم تغييره الى مول تجاري دون اي خجل. كذلك هناك من يغيرون الوثائق او يبيعونها، والوكيل المسلم لا يستطيع فعل شئ رغم محاولاته الدفاع عن تلك الحقوق.

ورغم فترات التحسن الامني الملموس الذي كان يجب أن يفرض نفسه على كافة مناطق العراق ليتطور ويصبح أمنا مستداماً، في ظلّه تُسترجع الحقوق الى اصحابها عبر اعادة بناء ما دمرته الحروب المتتالية وحرمان العراقيين من أبسط ملامح الحياة الطبيعية منذ عقود زمنية طويلة... فأن نار الوضع الامني المتأزم والمركز عليه بكثافة منذ أول حكومة استلمت السلطة في ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ والى اليوم، لم تطفأ كل زوايا لهيبه، بل أستمرت الدماء برسم انهار حمراء، وغالبا ما يحدث هذا بشكل يومي حيث تُهدر دماء المدنيين الابرياء في اكثر من تجمع و منطقة، كما يحدث لعناصر الجيش والشرطة في بغداد وديالى والموصل وكركوك وغيرها من المناطق التي دأبت أن تكون ساحات معارك دامية بين اتباع القاعدة متحدين مع غيرهم من القوات المتطرفة ضد الجميع، إضافة الى الميليشيات المسلحة المختلفة... ان آفة التطرف عمقت الطائفية وتواصل الفتك بالاقوام القليلة العدد او ما سُمي بـ "الاقليات" وأستئصالها، ليس بالاستهدافات المختلفة والقتل على الهوية فحسب، بل وبممارسة التمييز الممنهج باستخدام الطائفية في اروقة الادارة، كما عبر بعض القوانين البالية مارسها النظام السابق ولا يزال التمسك بها وكأنها منزلة مثل المادة ٢١ فقرة ٣ من قانون الاحوال المدنية رقم ٦٥ التي تجبر الاحداث على اشهار الاسلام جيرا لدى أسلمة احد والديه. ورغم تعدد التصريحات الايجابية بعبارات رنانة من قبل اعلى القيادات في السلطة العراقية مثل: المسيحيين اصل هذا البلد... المسيحيون ورود هذا البلد... العراق بدون المسيحيين صحراء قاحلة... وغيرها من العبارات التي تطلق بتيمة دون اجراءات تثبت اهمية استقبال هذه الحقائق من قبل القائمين على السلطات والادارة في الحياة اليومية. وها هي مناطقهم قد أطلق عليها عنوان "المتنازع عليها"، وفعلاً خُلقَت نزاعات بينهم وبين جيرانهم مثلما حدث في سهل نينوى، فالشبكة الذين تركت قراهم واملاكهم دون تطوير يجاهدون للحصول على اراضي اهل برطلة وقره قوش وكرمليس، تارة بالعودة الى القرارات الظالمة للنظام البائد مثل القرار رقم ١١٧ الذي كان بين القرارات التي تم الغائها في اول حكومة استلام السلطة بعد التغيير، وتارة اخرى بالاغراءات المالية غير المعقولة مقارنة بالوضع الاقتصادي والمعيشي المعروف لأبناء هذه الأقلية من العراقيين.... بهذه السياسات المنظمة، تُحرم مناطق بأكملها مثل سهل نينوى من الميزات المطلوبة لتطويرها، في سبيل المثل وليس الحصر (شبكة المجاري وشوارع بغداد - قره قوش) المفتوحة منذ سنوات. وحتى المشاريع

الصغيرة تتعثر كما مشاريع الأستثمار تُعرقل في مناطق الكلدان السريان الآشوريين بشكل ملحوظ في سهل نينوى واقليم كردستان العراق وغيرها من الأماكن التي يقطنها المسيحيين.. بهذا الاسلوب تُصادر ارادتهم يومياً كما حدث حين جرى حرمان أهل قره قوش من الأدلاء بأصواتهم في انتخابات عام ٢٠٠٥ عندما مُنعت صناديق الاقتراع من الوصول اليهم... ويواصل مسؤولوا ومنتسبوا الجهاز الامني الكردي (الاسايش) التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني، استدعاء واهانة الشباب والموظفين المسيحيين وكل شخص يمارس حرية التعبير او التجمع أو لا يستجيب لمخططاتهم الحزبية... ولأكثر من مرة تجرأ مسؤولون من الجهة المذكورة في قره قوش على حجز واهانة وتهديد أكثر من ثلاث مدراء دوائر حكومية وجميعهم مسيحيين لأسباب يخجل القلم كتابتها (كأن تكون شكوى من مواطن مقرب اليهم، أو اقتراء بأسم الدفاع عن حقوق المسيحيين وغيرها)... فضلاً عن إستدعاء أعضاء من منظمة حمورابي منهم "جميل صلاح الدين جميل" لكتابته مقالاً على الفيس بوك إنتقد به أحد أعضاء مجلس النواب القريب من التحالف الكردستاني، وكذلك "نور ججي" تحت مبررات شبيهة، في الوقت الذي لاتندرج هذه القضايا ضمن المهام الأمنية للأسايش، وتشكل تقييدات وإنتهاكات واضحة لحرية التعبير. هذه الممارسات تعزز عدم الأستقرار ما يؤدي بالكفاءات والشباب من الرجال والنساء المسيحيين خاصة، وباقي الاقليات عامة، الى فقدان الثقة والامل ثم يهجرون وطنهم... ان اجراءات التهميش والتمييز ضدهم قائمة فيما يخص شمولهم بحقوق متساوية في التعيينات او الزمالات الدراسية، وحتى من كانوا مدراء أو مسؤولين جرى أستبعادهم او استبدالهم بأخرين، ولم يُعطوا حقوقهم في الدرجات الوظيفية والتقاعدية التي يستحقونها، على الرغم من الخبرة والاخلاص والتضحيات التي بذلوها لوطنهم، فضلاً عن منعهم من تقلد مناصب متقدمة كوكلاء وزراء ومدراء عامين وحتى مدراء دوائر فرعية.. ولدى استفسار منظمنا من المسؤولين او المعنيين بشكل مباشر عن اسباب ذلك ، فالاجابة المثيرة للجدل هي "ان جماعات المسيحيين هم دون سند حزبي او طائفي متنفذ"!!!... مما يعني ان المجموعات التي ليس لها القوة الكافية، وليس لها ميليشيات أو مسلحين فهي عرضة للإنتهاكات في ظل ضعف عملية فرض القانون. لذلك الخوف يسيطر على الاشخاص الذين يقدمون لنا أوضاعهم بغية الدفاع عنهم ويطلبون منا عدم ذكر اسمائهم لدى اعلامنا بالتجاوز على حقوقهم خشية المزيد من الاستهداف!!... بماذا يمكن ان يفسر هذا التجاوز لا بل الكفر بحقوق الآخرين؟ أليس بسبب انتمائهم الاثني او الديني غير الممثل تمثيلاً عادلاً ولانقاً في السلطات المختلفة؟! ألا تستطيع الاجهزة المعنية في الدولة منع الجناة من الافلات من العقاب، وتطويق اصحاب الفتاوى التكفيرية التي تجعل من هؤلاء الأصدقاء غرباء على أرض اجدادهم؟! واما الأسوأ من كل ما ذكر هو الواقع المر والمتمثل في حقيقة ان لا أحد ممن شغلوا المقاعد بأسم الاقليات يهتم لأمرهم ولا يمثل مصالحهم ولا يثير مشاكلهم للوقوف عندها وايجاد حلول وطنية لها تكفل سلامة بقائهم في ديارهم، ذلك تجنباً لفقدان شيء من مساوماتهم ومنافعهم الشخصية، وخير مثال على ذلك عدم قبول أي من أعضاء البرلمان بتمثيل المسيحيين في اللجنة البرلمانية الخاصة بالشؤون الدينية.

التمثيل غير كفوء وغير كاف:

أن التمثيل الشكلي الموجود حالياً وخاصة للمسيحيين من الاقليات، فمنذ دورتين برلمانيتين متتاليتين، شهد بأنه تمثيل غير كفوء وغير كاف في البرلمان والحكومة معاً، لأنه مبني على علاقات و مصالح شخصية ضيقة أنت عبر كوتا الاقليات بأشخاص لا علاقة لهم بمفهوم المصلحة العامة، ولا بخبرة كافية في السياسة او خدمة الخير العام، مستخدمين اسماء حركات وتجمعات تحزبية قومية ومسيحية لأغراضهم الشخصية... اكثر هؤلاء تسلقوا الى تلك المقاعد بدون نسبة الاصوات المطلوبة مستغلين فرصة الحصّة المخصصة للاقليات... واكبر دليل على ذلك هو الصمت الذي غطي على افواههم (سواء كانوا من القوائم المستغلة للنسبة المخصصة للمسيحيين كما الأيزيديين او من خلال قوائم اخرى تسلقوا بأسم المسيحيين والأيزيديين في بغداد كما في اقليم كردستان). نعم منذ دورتين برلمانيتين وفي كافة الاوضاع المفجعة التي مر بها المسيحيون من قتل وخطف وتهجير قسري واستهداف جماعي لرجال الدين والرموز العليا كقتل المطران فرج رحو رئيس اساقفة الموصل للكلدان... فهؤلاء المتسلقين لم يحركوا ساكناً، بل بالعكس تفاقمت اوضاع الهجرة الجماعية كما الفردية وهي مستمرة بالتدفق بشكل مأساوي... اكثر من مؤسسة دولية لفتت النظر الى هذه الظاهرة، منها تصريحات الجمعية العالمية للكنائس في عام ٢٠٠٧: أن ٤٠%

من مليوني مهاجر عراقي إلى الخارج هم مسيحيون... بإمكان أي جاهل أن يفهم من صمت الذين يعتبرون أنفسهم "ممثلين للمسيحيين"، يحمل في طياته عدم الوقوف على حتمية المشروع المنظم لتهجير المسيحيين وامام انظار هؤلاء المتسلقين، لتفريغ العراق من مسيحييه وباقي الاقليات غير المسلمة؟... فضلا عن نزوح الآف العوائل داخليا، والمئات منها لا تزال في مجتمعات قريبة من القصبات المسيحية مثل مجمع التآخي في بغداد (قره قوش) وبرطلة وكرمليس، اضافة الى غيرهم من الاقليات العراقية المستضعفة كالأرمن والأيزيديين والصابئة المندائيين ممن صوتوا ضمن نظام الـ (كوتا) الخاصة بهم بغية ضمان تمثيلهم من خلال اشخاص وعدوا وأقسموا بأن يحملوا همومهم الى مسامع الدولة، والنتيجة كانت واضحة بعدم كفاءة هؤلاء الممثلين. كما ان الجدير بالذكر هو ان الفضل الاكبر في فرض الكوتا يعود الى ضغط جماهيري لمنظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها منظمة حمورابي لحقوق الانسان التي بذلت جهودا كبيرة عبر جميع وسائل الضغط، عن طرق التعبئة والاتصال بالشخصيات العراقية والمنظمات وأصحاب النفوذ، وحثت السلك الدبلوماسي منها السفارة البابوية في بغداد وناشدت الامم المتحدة لدعوة السلطات المشاورة حينها بأن لا يُهمش وجود المسيحيين خاصة والأقليات العراقية عامة. ما ادى الى وضع حل بالحدود الدنيا للتمثيل، وذلك بتخصيص نسبة ضئيلة تعتبر رمزية هزيلة لا تُعبّر الا عن الضعف وليس الأنصاف. ففي قانون مجالس المحافظات رقم ٥٠ تم اقرار تمثيل المسيحيين بثلاث مقاعد بدلا من ٧ مقاعد التي وردت في مطالبهم ومقعد واحد لكل من الشبك وواحد للأيزيديين ومنح مقعداً واحداً للصابئة المندائيين بغض النظر عن امكانية او عدم امكانية تحقيق العتبة الانتخابية المطلوبة على المستوى الوطني. إن منظماتنا تعتبر هذه النسبة تمييزا ايجابيا وان كان هذا التمييز لا يمثل الانصاف وليس منة بل احتراماً لجزء من الحق المشروع للمكونات المعنية فهو ايضا وسيلة من الوسائل الوطنية في خدمة المستضعفين من الفئات العراقية المذكورة، فهو بذلك عبارة عن انجاز ايجابي يحسب لصالح السلطات الحاكمة بالرغم من انها لا تعبر الا لضعف التمثيل وعدم الانصاف، كما حدث لتمثيل المرأة في المجلس التنفيذي بينما هي تمثل الاكثرية في المجتمع العراقي.

التهميش والاستخفاف من خطورة الوضع كان الحل الوحيد الذي صدر عن شاغلي مقاعد الكوتا:

أن ما برز وللأسف الشديد خلال أسوأ الظروف واخطرها، هو عدم مقدرة ممثلي الاقليات، وبشكل خاص ممثلي المسيحيين والأيزيديين على الشهادة بانهم بمستوى المسؤولية والثقة التي منحت لهم من قبل ابناء شعبهم!! والدليل هو عدم تحريكهم ساكنا تحت قبة البرلمان ولو لقضية واحدة، لتصبح قضيتهم ان استهداف المسيحيين في الموصل وبغداد، وخاصة في كنيسة سيدة النجاة التي كانت من اشبع المذابح الجماعية طبعت نهاية السنة العاشرة من بداية الألفية الثانية بدماء بريئة وكان من المفروض ان يُطرح هذا الاستهداف الجماعي البشع كقضية لهؤلاء النواب أولاً، وكجزء لا يتجزأ من القضايا الوطنية الكبرى، وثانياً وذلك على اجندة التشريع في البرلمان العراقي لأنه حق مشروع من حقوق العراقيين المسيحيين... وكان الأجدر بهؤلاء النواب بعد ذلك، أن يشرعوا في البحث عن الحلول بدلاً من تظليل الحقائق تحسباً لمصالحهم الشخصية دون معرفتهم بقيمة المايكروفون الذي امامهم. ما رأيناه والى اليوم، كان وفي عدة فرص إعلامية، هو تشويه الواقع وطمس للحقائق المرّة ممن يعتبرون أنفسهم ممثلي الاقليات. احد أعضاء البرلمان من الاقليات قال واصفاً الوضع على الاعلام المرئي: "أنا ليس بالخطورة التي يعتقدونها المناقش!!"، وهو يتحدث عن كارثتي كنيسة سيدة النجاة واستهداف باصات الطلبة في الموصل... كان هذا عندما تم احراج رئيس كتلة الرافدين في قناة السومرية الفضائية، بالسؤال الآتي: "لماذا لم تُظهروا استيائكم بالاحتجاج على ما يحدث لشعبكم وناخبكم ولم تفعلوا شيئاً وكان الموضوع لا يخصكم؟! ألا يستحقون ان تظهروا بأية طريقة استيائكم؟ مثلاً بأنسحابكم او بأستقالتكم من البرلمان احتجاجاً لمصلحتهم او اي عمل يشهد بقلقكم تجاه ناخبكم الذين تعرضوا لمذبحة جماعية في الكنائس ومختلف المناطق وتم ترحيلهم من بيوتهم واختطاف وقتل ابناء وبنات جلدتكم في العديد من الأماكن والأحداث؟" وكان الجواب كالاتي: "الأمر ليس الامر بالخطورة التي تعتقدها!!" ... أليس هذا الجواب بحد ذاته، جريمة بحق من اعطوا اصواتهم عن طريق صناديق الاقتراع؟ أليس هذا الفساد السياسي المعلن هو أساس باقي انواع الفساد؟!... هكذا اصبح المواطن الكلداني السرياني الأشوري، بل المسيحيين بشكل عام لان هناك الارمن واللاتين وغيرهم، اصبحوا مضطرين لأستعطاء حقوقهم في تحد قاس يجبرهم على قبول واقع اعتبارهم "أهل الذمة" فيقتلوا متى ما حسن للقوات المجهولة الهوية الحقيقية، أو يغادروا

البلد ليصبحوا مشردين في أصقاع العالم كما هو حالهم اليوم... وفي تصريح آخر للنائب المذكور أنفأ، (وصف هذا التشرد بـ "السياحة والاصطياف" في دول الجوار!!) وهذا كله يتعارض مع معنى وشرف المسؤولية والكثير من المواد في الدستور العراقي الجديد الذي يقضي بحق كل مواطن على الحق في السلامة والأمان على حياته وحياء نويه، في الحرية والاستقرار خالية من التهديدات والخوف... وتحترم الخصوصيات الدينية والاثنية، خلاف ذلك يضطر المواطن الى الهجرة بحثاً عن الامان. كما تتعارض هذه التصريحات ايضا مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الانسان بشكل عام، والمتعلقة بحقوق الاقليات بشكل خاص، وجميعها صادق عليها العراق، لكن التطبيق يشوبه الكثير من التلكؤ والجهل بأهميتها.

ان الابتعاد عن معنى المسؤولية من قبل القائمين عليها، وفقدان الثقة بهم من قبل المواطنين، يشجع عملية التراجع في الحفاظ على لحمة النسيج المجتمعي العراقي المركب بشكل موزائيكي (فسيقائي) الذي كان أساس بُنى التوازن والألفة بين جميع فئاته خلال آلاف السنين، قبل ان يُزعزع بترسيخ الطائفية منذ الحملة الايمانية الصدامية والى استغلال العملية الديمقراطية للنظام الجديد. هذا السياق مقروناً بالفوضى السياسية العارمة أدى الى تقوية المتمسكين بالمواقع القيادية بتجاوزهم على المبادئ الديمقراطية، منها عدم ممارستهم تداول السلطة سلمياً بعد ابتداءً بالاحزاب السياسية، حيث خلال كل حملة انتخابية يتعرض عدد من المنافسين من المرشحين الى اغتيالات غير قابلة للتبرير كما الى التشهير بالسمعة وغيرها من ممارسات التي لا تتطلبها العملية الديمقراطية. وهذا التمسك ليس حياً بقيادة المكونات أو البلد، بل حياً بالمزيد من المنافع الضيقة التي تصب في المصالح الشخصية وهي الغالبة، أو الفئوية التحزبية والقومية والعشائرية على حساب الحقوق المشروعة للمواطنين الذين لا زالوا يحلمون بأبسط حقوقهم الانسانية كالأمان والسكن الملائم والكهرباء والمياه النظيفة ومدارس لانقة بأطفالهم ومستشفيات ومدن متطورة متحضرة تليق بحضارة العراق، وغيرها من الحقوق الاساسية التي ليس من حق أحد هدرها، لا في سبيل مصالحه الشخصية، ولا في سبيل اي شيء آخر، لأن الحقوق لا تقبل التجزئة ولا التصرف بها.

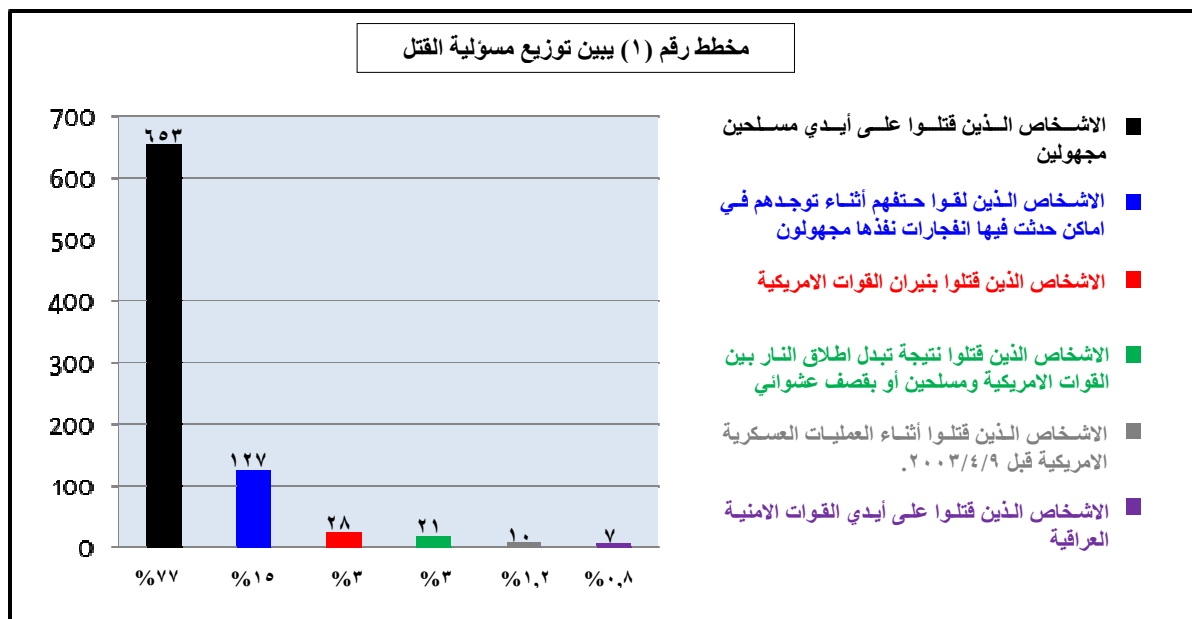
وعلى مدار سنة ٢٠١٢، ان واقع الحال، كانت حصة المكون المسيحي من الاعمال الارهابية الموجهة ضدّه موزعة في العديد من المناطق. وشمل القتل لاحظ ملحق (أ)، والخطف لاحظ ملحق (ب)، وتفجير بعض الكنائس بعبوات ناسفة واطلاق نار واقتحام وسرقة محتويات كنائس أخرى لاحظ ملحق رقم (ج). فان احصاءاتنا عن رصد منظمنا تبين بان عدد القتلى المسيحيين منذ ٢٠٠٣-٢٠١٢، وصل الى ٨٤٦ شخصا (ثمانمئة وستة وأربعون) شخصاً ممن وقعوا ضحايا العنف الارهابي الموجه ضدّهم. نلاحظ ان عدد القتلى المسيحيين كان (٥) اشخاص خلال عام ٢٠١٢، وهو عدد اقل بكثير مقارنة بالاعوام السابقة ما يدل على ان هناك تراجعاً ملحوظاً في عدد الاستهدافات والذي تعزوه منظمنا الى هجرتهم وتناقص أعدادهم، وليس بسبب تحسن تدابير الحماية. لاحظ الجدول أدناه:

ت	نوع الانتهاك	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المجموع	الملاحظات
١.	القتل	٨٤	٢١١	٩٨	٨٠	١٥٨	٧٧	٢٨	٩٢	١٣	٥	٨٤٦	رصد من خلال اعضاء المنظمة ومصادرها الموثوقة والتفاصيل مسجلة لدى المنظمة
٢.	الاختطاف	١٠	١٤	١٣	٢٤	٨٧	٢٥	١٢	٤	٧	٥	٢٠١	هذا الرقم هو العدد المسجل لدى منظمنا، ويقدر بـ ١٠% من العدد الحقيقي، لانه ٩٠% من

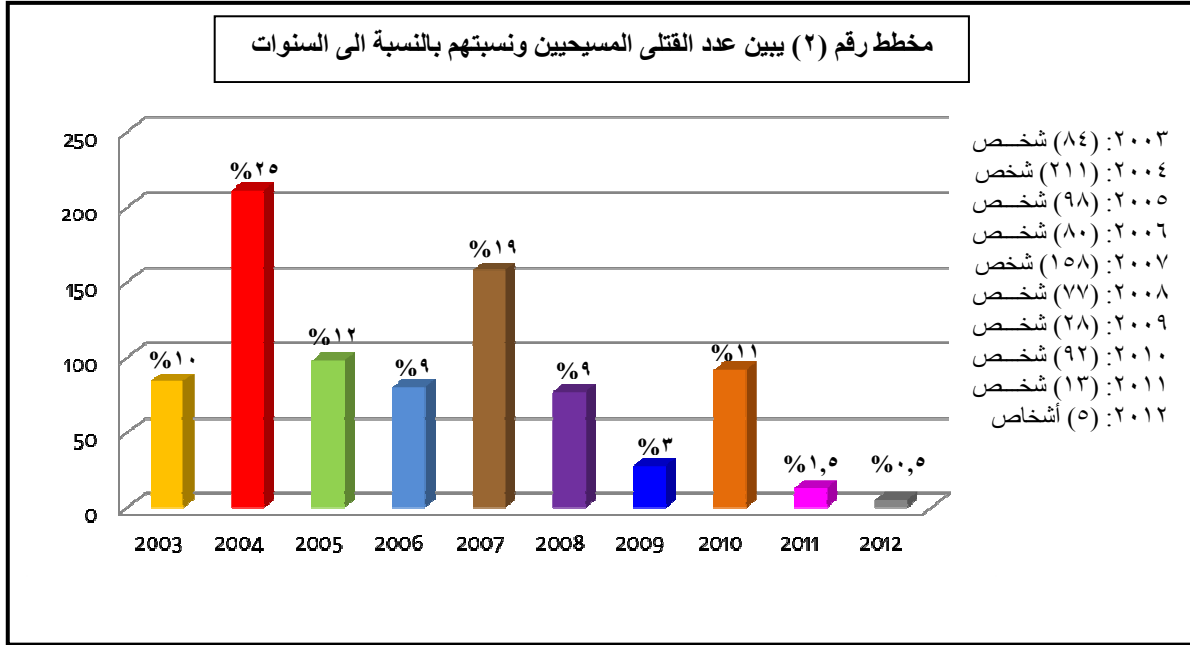
الحالات لم تسجل بسبب خوف المختطفين من تقديم بيانات خشية على حياتهم.																			
رصد من خلال فرق المنظمة وأعضائها ومصادر موثوقة	٦٦	٥	٨	٢	٩	١٣	٤	٣	٢	٢٠	-	الاعتداءات على الكنائس والاديرة	٣						
نسبة كبيرة منها لم تستطع المنظمة تسجيلها	١٧١	٢٤	٣٨	٤٢	٩	٢٦	٢	٢	١	٤	٤٢	اعتداءات مختلفة	٤						
رصد من خلال فرق المنظمة وأعضائها ومصادر موثوقة	٢٦	-	٣	-	-	٣	١	-	٢	٦	١١	محاولات الاغتيال	٥						
هذا الرقم هو العدد المسجل لدى منظماتنا، ويبلغ تقريباً ١٠% من العدد الحقيقي.	٣٢٢	-	٨	٢٧٥	٥	-	-	-	٩	١٣	١٢	الجرحي والمصابين	٦						
العدد تقريبي، تم حسابه وفق معايير تخمينية	تقدر المنظمة عدد الاشخاص المهجرين داخليا بأكثر من ٣٢٥٠٠٠											المهجرين داخليا	٧						
العدد تقريبي، تخميني	تقدر المنظمة عدد الاشخاص المهاجرين الى الخارج بأكثر من ٣٦٠٠٠٠											المهاجرين الى خارج العراق	٨						

احصائية بالانتهاكات ضد المسيحيين في العراق والمسجلة لدى منظمة حمورابي لحقوق الانسان للاعوام (٢٠٠٣-٢٠١٢)

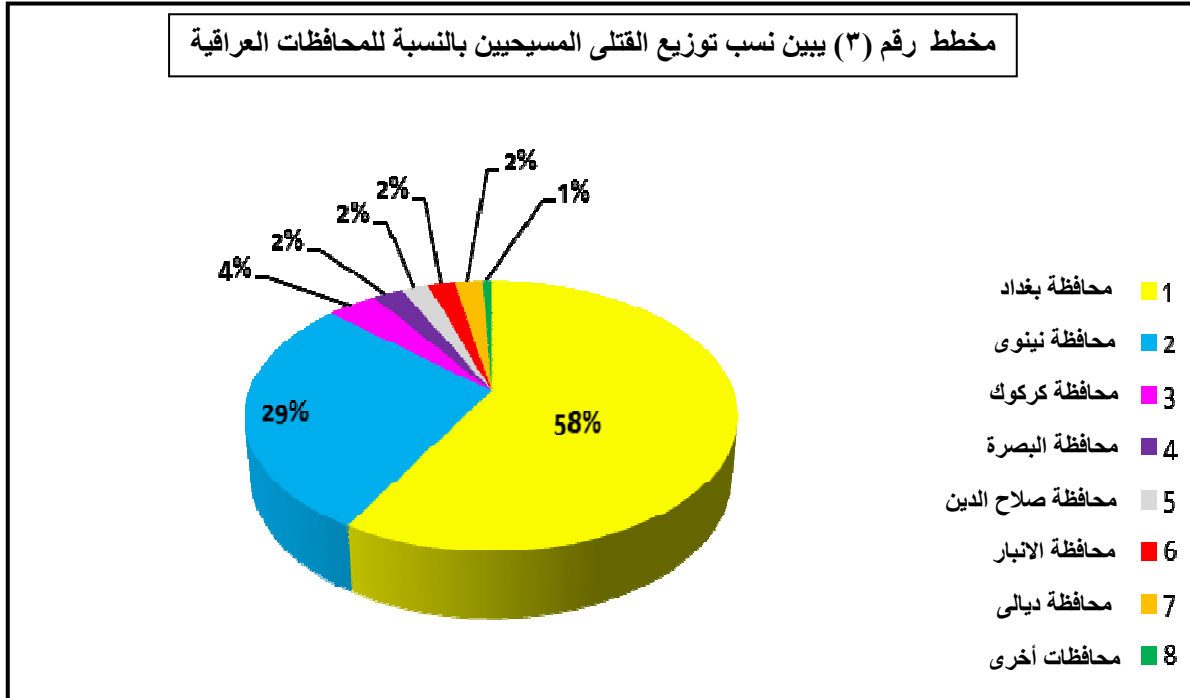
كما يبين مخطط رقم (١)، نسبة قتل المسيحيين بمختلف الوسائل:



ويبين مخطط رقم (٢)، نسب قتل المسيحيين حسب السنوات:

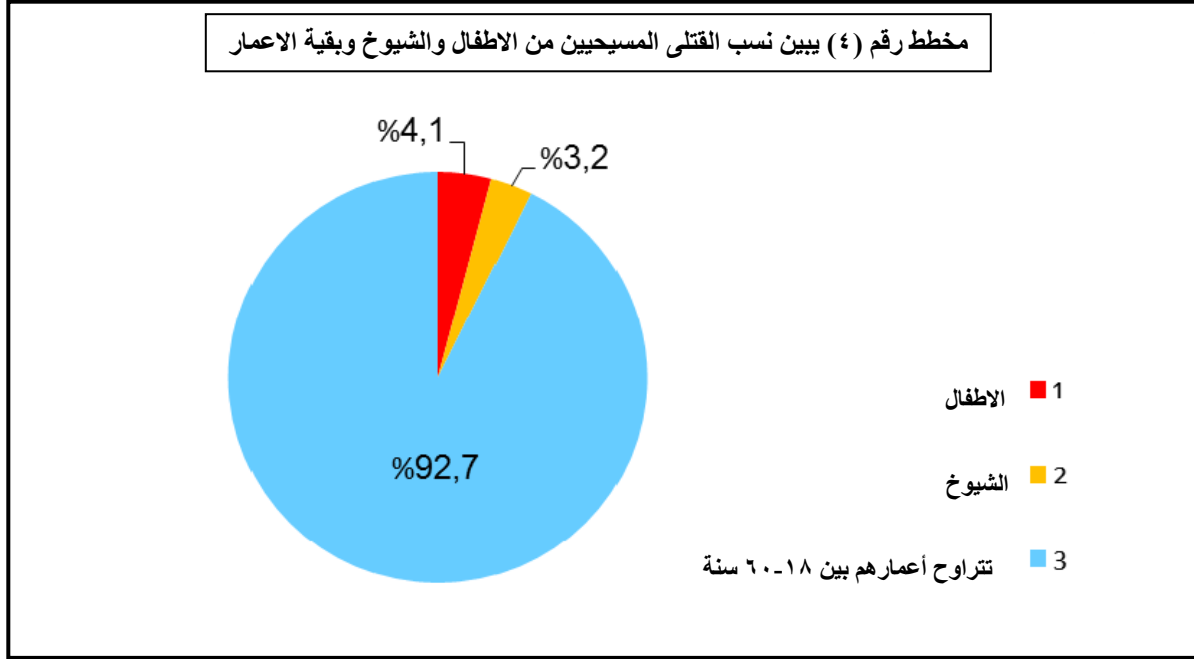


أما المخطط رقم (٣)، فيبين نسب قتل المسيحيين بالنسبة للمحافظات العراقية:

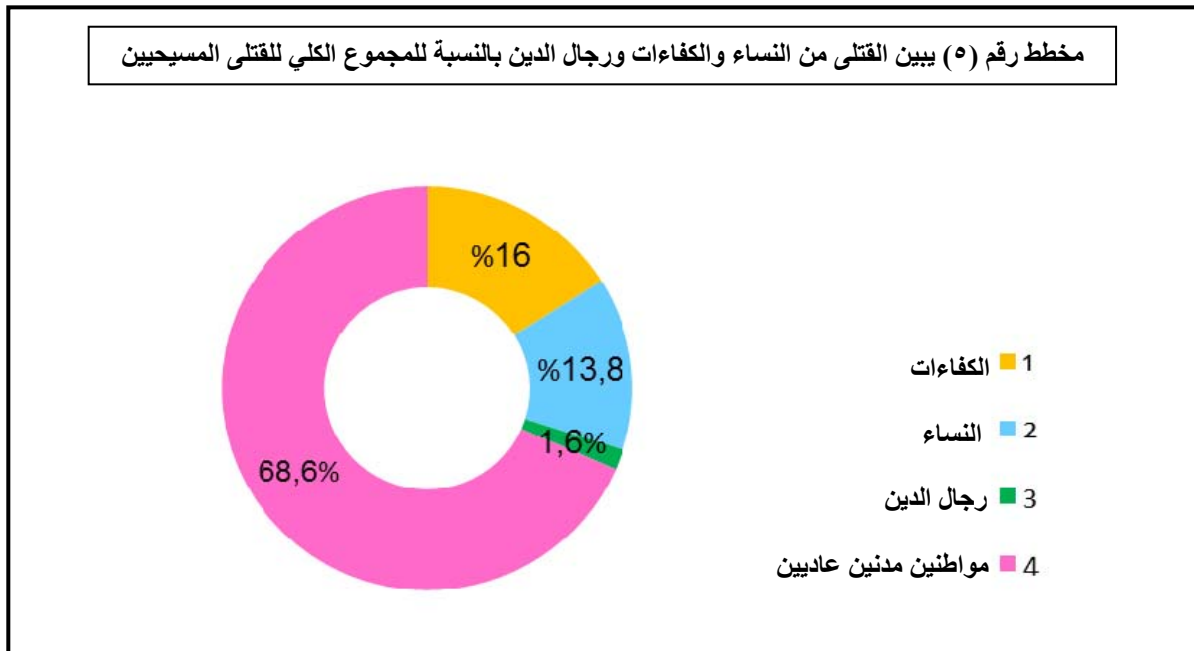


كان السيد سلمان داود، مواليد ١٩٦٧، متزوج وله بنت وولدين، يعمل مصوراً جوالاً، قتل على ايدي مسلحين مجهولين في حيّ اليرموك بالموصل، حيث اختطف يوم ١٩ آذار ٢٠١٢، وعثر على جثته يوم ٢٢ آذار ٢٠١٢ وعليها آثار ٩ (تسعة) اطلاقات نارية... قُتل طفلاً مسيحي بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٩ من مواليد ١٩٩٦، امام منزله في حيّ التحرير بالموصل على يد مسلحين مجهولين.. كما قُتل سلوان اديب داود، مواليد ١٩٧٦ في حيّ الدورة ببغداد

على يد مسلحين مجهولين بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٤ عندما شرع الى فتح محل عمله صباحا... سامي عزيز عازار قُتل على يد مسلحين مجهولين في كركوك يوم ٢٠١٢/٧/١٩... كذلك الشاب فادي انور متي، عمره (١٧) سنة، قُتل على يد مجهولين بالضرب على رأسه بألة حادة بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٦، انظر التفاصيل في الملحق (أ)، والنسب المئوية للقتلى من الاطفال والشيوخ وبقية الاعمار منذ عام ٢٠٠٣ الى ٢٠١٢، في المخطط رقم (٤).



كما يبين مخطط رقم (٥)، نسب القتلى من النساء والكفاءات ورجال الدين منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٢:



وتشير هذه المخططات المبينة أعلاه الى مثل لما يحدث لباقي الاقليات وليس الحصر.

كما رصدت منظمنا قائمة طويلة بـ ٢٤ (اربعة وعشرون) حالة من الاضرار والاعتداءات على المسيحيين العراقيين بين تهديد بالقتل وترك البيوت والهجوم على بعض منازل الساكنين في الموصل، نذكر منها بعض الامثلة لما حدث لدى انذار ثلاث عوائل مسيحية في آذار ٢٠١٢ بترك منازلهم، ويتواصل التهديد في الجانب الايسر من مدينة الموصل ضد أصحاب الكفاءات أمثال الدكتورة مها فرج نعيم وأختها المهندسة غادة فرج نعيم، والاعتداء عليهم في قراهم بالاغتيالات كالضرب والتهديد بالتوقيف لممارستهم حرية التعبير او رفضهم الرضوخ لأوامر اجهزة امنية حزبية متنفذة في برطلة وغيرها من القصبات القريبة منها... كما طالت عمليات الضرب احد أفراد حراسات برطلة من المسيحيين من قبل عناصر حماية نائب شبكي... كذلك تم ترك المنازل والهجرة من قبل عدد ليس بالقليل منهم بعد تلقيهم تهديدات عديدة من قبل مجهولين... وتم تفجير عبوات ناسفة امام بيوتهم وأجبارهم على بيعها مع ممتلكاتهم الأخرى بأرخص الاثمان، انظر الملحق (د).

أما في بغداد استهدف المسيحيون وتجمعاتهم كالنوادي الثقافية والاجتماعية مثل نادي المشرق في كمب سارة وسط بغداد مساء يوم ٤ ايلول ٢٠١٢، وأقتحمته قوات عسكرية رسمية تابعة للجيش العراقي قامت بضرب وترهيب الحاضرين وتكسیر ممتلكات النادي وسحق صورة البطيريك عمانوئيل دلي ورميها على الارض.. نفس العمل وبنفس الوقت والقوة أفتحمت جمعية آشور بانيبال الكائنة في حي الكرادة وسط بغداد، انظر ملحق(د)، وينظر ايضاً بيان منظمنا على موقعنا الالكتروني www.hhro.org

أما الكنائس والمراكز الدينية ودور العبادة المسيحية، فلم تنجو من استمرار الاستهدافات بشتى انواع الاعتداءات التي لا مبرر لها، وعدة كنائس في كركوك وسهل نينوى واقليم كردستان تعرضت للسرقة والاطلاقات النارية وعبوات ناسفة امامها بهدف تفجيرها، فكانت مطرانية الكلدان في كركوك يوم ١٠/١١/٢٠١٢، هدفاً لمسلحين مجهولين يستقلون سيارة فيها عدد من الاشخاص وجّهوا اطلاق نار على حراسها أمام مقرها وأصيب عدد من المارة بجروح. وفي برطلة في سهل نينوى، تعرض دير الاربعة شهداء الى انفجار عبوتان صوتيتان ادّى الى تحطيم الباب الامامي للدير المسيحي منذ عامين، وكانت العبوتان موضوعتين داخل سياج الدير بالقرب من الباب الرئيسي والوحيد.

وفي اقليم كردستان يعاني المسيحيين من تصاعد موجة التجاوزات على قراهم الآشورية الكلدانية، رغم المبادرات اليتيمة التي تقوم بها حكومة الاقليم لحل هذه المشاكل مثل : انشاء ما تُسمى بـ "الجنة شؤون المسيحيين". لكن الاعتداءات تتواصل كما حدث يوم ٢٤/٤/٢٠١٢ في دير لوك-العمادية بمحافظة دهوك، حيث قام مجهولون بأقتحام كنيسة مار خنانا وكسر اقفالها وسرقة محتوياتها، انظر ملحق (ج). كما ان حركة الهجرة من الاقليم الى خارج العراق تزايد بشكل ملفت للنظر وخاصة بين العوائل الفتية والشباب الذين لا يجدون وسيلة الاستقرار والعيش في الاقليم بسبب سياسة المحسوبيات والانتقائية المخيمة على كافة المرافق الادارية الحكومية والتي أثرت على القطاع الخاص ايضاً لأنها تقف حاجزاً مانعاً أمام الذين يرفضون أو لا يرغبون الانتماء والرضوخ لأرادة عناصر متنفذة في الاحزاب الحاكمة هناك... هذا ما أكد عليه الكثير من الشباب المسيحيين في لقاء منظمنا بهم في صيف ٢٠١٢ في دهوك، مستفسرين عن سبب لجوئهم الى الهجرة وسلوك مستقبل مجهول خارج العراق. كذلك هناك التجاوزات على القرى والاراضي في المنطقة أعلاه، وأسلوب الكيل بأكثر من مكيال يترسخ أكثر فأكثر، ولم يتم حل المشاكل الا القليل منها.. في لقاء مع السيد اندراوس، أحد وجهاء قرية انشكي السياحية في ناحية سرنك كشف لمنظمنا اقوال احد المسؤولين الرفيعي المستوى في الحزب الديمقراطي الكردستاني في دهوك خلال لقائه بالموماً اليه وهو يقدم شكوى لرفع التجاوز على اراضي سبعون عائلة مسيحية مستقرة تعيش وتحاول توسيع أعمار قريتهم تعاني من هذا التجاوز من قبل ٢٥٠ عائلة كردية وضعت اليد على ٢٢٠ دونماً من الاراضي الخاصة بالقرية، هؤلاء أتوا من خلف الجبل بحجة انتظارهم إعادة بناء قراهم، وأن ميليشيات حزب العمال الكردستاني تتواجد في قراهم، وغيرها من الحجج الكيدية التي لها بداية وليست لها نهاية... قال هذا المسؤول الذي يُفترض به ان يبادر لحل هذه المشكلة ومساعدة هؤلاء المسيحيين في استرجاع حقوقهم المسلوبة، بدل من الحكم عليهم بنفس ما كان يحكم النظام الدكتاتوري السابق، حيث قال: على أهالي انشكي عقوبتين، الأولى انهم سمحوا بتواجد قوات ملكو (وهو الفوج العسكري الحكومي الذي أسسه صدام من العسكريين

المسيحيين على اراضي قرية انشكي في اواسط الثمانينات لغرض التخلص من المسيحيين بشكل جماعي. بالإضافة الى تدمير الشباب المسيحي في حرب ايران - عراق التي كانت طائفية بين السنة والشيعية والضحايا السهلة كانوا المسيحيين الذين قُدموا حوالي ستون الف شهيدا بخدعة الدفاع عن الوطن في تلك الحرب الطائفية التي لم تخصصهم لا من قريب ولا من بعيد. والهدف المؤكد هو في استحداث الفوج المذكور كان زرع الفتنة بين الاكراد والكلدان الآشوريين السريان المسيحيين في المنطقة ليقتلوا بعضهم بعضا بغية تنفيذ سياساته البائسة لكسب المزيد من التسلط)... أما العقوبة الثانية حسب المسؤول المذكور، كان بسبب احتفاظ انشكي بمقر الحركة الديمقراطية الآشورية فيها (وهي حركة سياسية قومية مسيحية شاركت في النضال مع الأكراد ضد النظام السابق)... هكذا دائماً يحتل احزاب سياسية وحركات متطرفة قومياً أو دينياً مكان الصدارة في أساس سياسات التغيير الديموغرافي. و في العراق تُنقل هذه السياسات الى اروقة ادارة الدولة ما يسبب عرقلة الخطط الرسمية الخاصة بالبناء والتنمية في الادارتين الاتحادية وأقليم كردستان حيث يعكس هؤلاء التجمعات السياسية سياساتهم للتأثير على خطط الدولة ووضعها في مأزق يشل عملها ويحول دون ايجاد حل لاية مشكلة في ظل المساومات الفئوية الرامية الى الكسب الاقتصادي والسياسي لصالح اصحاب النفوذ على حساب جميع المواطنين وخاصة الاقليات منهم.

استهداف الأيزيديين:

أستهدف أبناء الأقلية الأيزيدية بشكل متواصل وهم في أماكن عملهم في بغداد والموصل كما في مناطقهم في قضاء سنجار شمال الموصل وناحية بعشيقة المحاذية لمدينة الموصل، والأيزيدية ثالث دين معترف به رسمياً في العراق. كانت حصيلة القتل والاعتداءات عليهم بين اناس عاديين وشخصيات قيادية منهم رجل وزوجته قُتلا حين اقتحم مسلحون منزلهما في سنجار واطلقوا عليهما النار من اسلحة رشاشة، لاحظ ملحوق(ه).

كما اعتقل عدد من شيوخ العشائر وزعماء هذا المكون الاصيل من قبل قوات الأمن الكردية (الأسايش)، أمثال كمو أfdال عمي في ٢٠١٢/٥/١٧ لمدة ١٠ عشرة ايام، وهو رئيس عشيرة وناشط في منظمة حقوق الانسان الأيزيدي الدولية في سنجار التابعة لمحافظة نينوى. كذلك حصل مع زعيم عشيرة الفقراء في سنجار، وضربت مصالحهم الاقتصادية مثل محال بيع المشروبات الروحية في بغداد، واهملت الزراعة في مناطقهم وهي تمثل القطاع الرئيسي الذي يأتي لهم بموارد موسمية في مناطق معزولة، إذ يصعب عليهم الوصول الى الموصل لأسباب امنية واضحة، ولأحتكار الاسواق بمنتجات مستوردة لا تسمح للمنتج العراقي بأن يأخذ مكانته، اضافة الى الضغوطات السياسية التي تمارسها كل من سلطات اقليم كردستان وسلطات الموصل معتبرين تلك المناطق "متنازع عليها"... وبذلك يعيش المجتمع الأيزيدي في حالة حرمان متواصل أدت الى تقسّي ظاهرة الانتحار بين شبابهم وشاباتهم في سنجار ومناطق أخرى، انظر ملحوق(و). حيث رصدت منظمنا اكثر من اربعين حالة انتحار حرقاً خلال سنة ٢٠١٢، اكثرهم نساء وبنات في مجتمعات زورافا وتل بنات وخانصور والقحطانية وغيرها. وما زلنا نسمع وبشكل اسبوعي حدوث حالات انتحار شباب وشابات أيزيديين. توصلت منظمنا الى الكشف بالتحقق من اكثر من حالة، عن أن هذه الظاهرة ليست نتيجة بعض السياقات الاجتماعية البدائية أو الفقر المادي الذي يخلق المنطقة فحسب، بل هي أيضاً نتيجة الضغوطات المختلفة التي تنقل كاهل هذا المكون العريق في واقعه الاجتماعي التقليدي الذي يتميز بالكثير من التقاليد والممارسات المنغلقة، التي تتناقض مع تيارات العصرية والحداثة التي يميل اليها الشباب في تلك المناطق المتروكة في العزلة الكاملة في ظل غياب جميع مستويات التنمية والتطوير. كما بادرت منظمنا بعدد من وسائل التوعية وايصال صوت هذا المكون عبر بيانات ناشدت فيها الجهات المعنية على المستويات الوطنية، والدولية كالأأم المتحدة، داعية الى لفت الانظار الى الاوضاع السلبية جداً التي يعيشها أفراد هذا المكون العراقي العريق. اضافة الى اصدار التقارير السنوية التي تحمل في طياتها أوضاع الأيزيديين، والمحاضرات التي يلقيها مختلف اعضاء منظمة حمورابي، وآخرها كانت ورشة توعوية في شرف الدين-سنجار، اقامتها بمشاركة وزارة حقوق الانسان، للتعريف بمخاطر ظاهرة الانتحار عبر محاضرة ونقاش مباشر بين الجهتين المذكورتين وعدد من الوجهاء والمواطنين من هذا المكون الذي يعاني من عنف متواصل وبمختلف الوسائل من قبل الارهاب، كما من قبل سلطات امنية التي من المفروض ان تحميهم بدلاً من ان تجعل من حياتهم

رعباً متواصلًا تارة، وبأستخدامهم لأغراض سياسية تارة أخرى، من قبل الارهاب الذي ينال منهم بسبب الاختلاف الديني والثقافي. وهناك التهميش القاتل الذي تمارسه السلطات المركزية كما الاقليم، حيث نوعية الحياة هي دون الاقل الممكن المطلوب لحياة كريمة يستحقها أي شخص بشري من خلاله تصان كرامته كإنسان مثل امكانية تمتعه بالخدمات بانواعها ما يؤدي الى الاستقرار والامن.

الصابئة المندائيون وحل لوقف الانقراض:

الصابئة المندائيون، رابع دين معترف به رسمياً في ارض اجدادهم. وحظوا بجزء من الحل ليساعدهم على البقاء وتحاشي الانقراض وهو شمولهم بكوننا الاقليات، ففي كافة الاحوال سيتمتعون بخيرات المقعد الواحد. حيث كان عددهم ١٦٠٠٠ (ستة عشر ألف) نسمة سنة ١٩٧٧، وبقي منهم اليوم ما بين ١٠٠٠٠ (عشرة آلاف) - ١٢٠٠٠ (اثنا عشر ألف) نسمة فقط. وتمثيلهم بنسبة مقعد واحد (كوتا)، وبغض النظر عن عدم تمكنهم من تحقيق العتبة الانتخابية لقلّة عددهم، يعود الفضل في تثبيت هذا الحق لهم الى مرجعياتهم الدينية، اضافة الى مبادرات عدة مؤسسات ومنظمات عراقية غير حكومية بينها منظماتنا التي مارست ضغوطاً على مختلف السلطات العراقية، عبر الاعلام أو اللقاءات المباشرة، لنيل هذا الحق المشروع لخدمة الصابئة المندائيين في العراق بصرف النظر عن عددهم، لأنهم على وشك الانقراض في بلد اجدادهم، اذ سيمثل انقراضهم خسارة لا تعوض للعراق قبل غيره. وهذه الخطوة الايجابية تكتب في تاريخ عملية دمقرطة العراق رغم التأخير وعدد ضحايا هذا المكون الصغير الاصيل... حسب رصد جمعية (يردنا الخيرية المندائية)، استشهد شخصان بهجوم مسلحين مجهولي الهوية على منزل ليهما، حيث قتلوا السيدة المُسنّة موحّة راشد منصور الزهيري بتاريخ ١١/١٠/٢٠١٢ في منطقة العالف، وطريقة قتلها بشعة جداً تنم عن انعدام الاحساس البشري بقطع رأسها والتمثيل بجثتها. كما قُتل السيد فرحان غالي حليح الزهيري في داره في شارع فلسطين بتاريخ ١٥/١٠/٢٠١٢ في قلب بغداد. وأن حوالي (٦) سثة عوائل مندائية عادت من سوريا بسبب سوء الاوضاع الامنية هناك، وتعيش الآن في وضع صعبٍ للغاية من ناحية السكن والمساعدات الانسانية.

أستهداف الشبك:

حسب مصادر عديدة وردت الى منظماتنا، كانت حصة الشبك من الضحايا المقتولين ما لا يقل عن ١٦ قتيلاً. ويرتفع العدد الكلي بين قتييل وجريح و مختطف و متضرر من انفجارات وتهجير قسري الى ٧٤ ضحية خلال سنة ٢٠١٢، وجميعها في الموصل والمناطق التابعة لها. علماً ان الشبك مجموعة اثنية مسلمة غالبيتها من الطائفة الشيعية وأستهدافها يدل على أن الارهاب لا دين له فعلاً. أبدت منظماتنا تخوفها على هذه الاقلية العراقية من توريثها في عمليات التغيير الديموغرافي وزرع الفتن بين أبنائها وبين سكان مناطق قضاء الحمدانية من المسيحيين الذين تعاشوا معاً منذ مئات السنين دون أي مشكلة. علماً ان الشبك ينحدرون من فترة نادر شاه الفارسي ممّن لم يعودوا الى بلدهم الأم ايران، بل تواصلوا في التطبع مع المجتمع العراقي في الموصل ومناطق من قضاء الحمدانية ونواحي برطلة والنمرود وبعشيقه، لاحظ ملحق (ز).

شهدت سنة ٢٠١٢، عدداً من الاعتداءات ومحاولات فرض مشاريع طائفية على القرى والبلدات المسيحية مثل برطلة وقره قوش وكرمليس بأستخدام عناصر من الاقلية الشبكية بهدف زعزعة الاستقرار في سهل نينوى من جانب، واجبار المسيحيين على ترك قراهم وممتلكاتهم من جانب آخر... لجنة حكومية رسمية شكّلت قبل أكثر من سنة لتدليل المشكلة، ويبدو أنّ هذه اللجنة أكتفت بالتهدئة دون اتخاذ أيّ إجراء على الأرض، والقضية المُقلقة ما تزال قائمة الى اليوم...

ماذا تحقق من الأمن والخدمات ؟ :

انُفقت في مجال الأمن حصة الأسد من الميزانيات السنوية منذ اواسط سنة ٢٠٠٤، والمؤسف أنّ الأوضاع ما زالت هشة تعود بالعراقيين الى الوراء سياسياً وامنياً ونفسياً واقتصادياً. اضافة الى عدم تحقيق اعادة اعمار البنى التحتية، وعدم تطوير الموجود منها. بأختصار، يقدر ما قُدّم من خدمات للمواطنين دون المستوى المطلوب. ما يزال تزويد المواطنين بالتيار الكهربائي في كافة انحاء العراق رديء جداً. وهناك مناطق في مركز بغداد العاصمة تعاني من انقطاع التيار الكهربائي لمدة ١٠ - ١٢ ساعة يومياً، وفي بعض الاحيان اكثر خلال فصلي الشتاء

والصيف. وهذا احد اكثر العناصر المساهمة في التحريض، ومواصلة المطالبين بحقوقهم بالتظاهرات في ساحة التحرير وغيرها من الساحات. لأن الكهرباء والماء النظيف والأمان اساس حل اكبر عدد ممكن من المشاكل والمعاناة الحياتية، وادارة الاعمال وتطويرها وخلق فرص عمل لملايين المطالبين بمصدر عيش، سواء على مستوى الكفاءات او باقي اوساط الأيدي العاملة. هؤلاء الملايين ينتظرون أنفراج أزمة القطاع الخاص الذي تدمره سياسة ادارات غير كفوءة وغير نزيهة وعديمة الخبرة، وقوانين وتعليمات تستبعد تطوير الانتاج في قطاعين حيويين في أن واحد هما الزراعي والصناعي. هذا ما يجعل العراق، إضافة الى كونه بلد يتزايد فيه عدد العاطلين عن العمل، مستودعاً وسوقاً أستهلاكية لمنتجات رديئة أو غير صالحة للأستخدام، وغير مستوفية لشروط الصحة والجودة والامان، فهي عبارة عن مواد منتهية المفعول (ستوكات) تدخل عبر صفقات تجارية من دول الجوار والصين وباقي دول العالم، لتشبك أنامل المسؤولين في عمليات فساد لا علاج لها في المدى المنظور، ما يؤدي الى شلّ عملية البناء والتطوير دون الحديث عن استبعاد الاستثمار بشقيه الداخلي والخارجي. في غمار هذا الجو الملبّد، فالمكوّنات القليلة العدد هي اولى الضحايا لأنها غالباً ما اعتمدت على القطاع الخاص. في النشاط التجاري أستهدف المسيحي والأيزيدي المتمركزين في مناطق سياحية وزراعية، كما في بقية مصالحهم الصناعية والزراعية التي لا مجال لهم لتسويق بضائعهم، فيتلف التفاح والمحاصيل الزراعية الأخرى امام عيون الفلاحين ما يفقدهم الامل في حياة افضل، ويتراءى لهم أنّ التغيير نحو الأفضل ما يزال حلماً. عانت من هذا الظلم كافة القرى في اقليم كردستان. هكذا يُجبروا المسيحيين على الهجرة القسرية مراراً وبأشكالها المختلفة. كما أستهدف الصابئي وأجبر على ترك منطقتهم الزراعية المطلة على الأنهار العظيمة في الجنوب وقرب الاهوار ليزداد عدد الذين توجهوا الى مشاغل مختلفة كصناعة الذهب حيث تم قتلهم بدم بارد والناجون منهم اخذوا سُبُل الهجرة، ونتيجة وضعهم اشدّه بمنقرضين، بينما هم من اقدم الشعوب الاصلية لوادي الرافدين. كذلك الأيزيديين الذين في الزراعة وتجارة المشروبات الروحية، يتعرضون لحمولات الابادة على فترات مختلفة وبحجج متنوعة عبر عمليات منظمة ضدهم لاسباب دينية وسياسية في مناطقهم كما في بغداد، ما أدى في الأونة الاخيرة الى ظهور خيارين أمامهم: اما ترك البلد أو الانتحار، إذ ينتحر سنويّاً العديد من الشباب والشابات الأيزيديين أو يقتلوا لاسباب اجتماعية او سياسية ويعلن كمنتحر، انظر ملحق(و). لم تُبد اي سلطة حكومية اهتماماً جدياً بهذه الاوضاع التي تتفاقم يوماً بعد يوم.

يا ترى من المسؤول؟ ولمن يشتكى المواطن العراقي؟

الجواب واضح، فالساحة السياسية برمتها، ابتداءً بأعلى السلطات في بغداد وانتهاءً بأعلى السلطات في اقليم كردستان مرورا بالمجالس المحلية في جميع المحافظات، جميع مَنْ هم في مناصب صنع القرار في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية التي يبدو أنها تتعرض لضغوطات سياسية، لا بل كافة المؤسسات الادارية المكبلة بأفكار المحاصصة الطائفية العمياء، هي مسؤولة امام الله والشعب عن هذه الاوضاع السلبية التي تساهم كثيراً في شرعنة توريت المناصب، فيتم التوافق فيما بين المتنفذين المعروفين لدى كل فئة عراقية ويمارس مبدأ "شيلني وأشيلك" على حساب الكفاءات والمستحقين ومهضومي الحقوق من المواطنين. هكذا يتم حصر حقوق جميع المواطنين بعدد من الموالين للأشخاص المتنفذين. وكلُّ من هؤلاء المتنفذين بقياسه، يمارس اعماله بأستخدام المجموعة التي بأسمها تسلق بيساطة متناسياً **المصلحة العامة** أي الامانة التي أوكلت اليه بهدف الحفاظ على حقوق جميع الناس و أرساء العدالة والمساواة. ومن المفروض ان يكون انطلاقا من الأساس اي البؤرة الاولى لتركيبة الساحة السياسية المتمثلة بالاحزاب والحركات السياسية والى أعلى قمم الادارة العراقية، لأنها عاهة تُنتج أخرى. وطالما أنّ الحركات والاحزاب السياسية صغيرة كما الكبيرة، لا تقبل بأن يُنظّم عملها بقانون، وتُصيرُ على بقاء مشروع قانون الاحزاب حبرا على ورق وعدم انجازه خلال الدورتين البرلمانيتين، يشهد لهذه الحقيقية المعوّقة لأدارة مهنية يحلم بها كل عراقي. فروح الفوضى وإعلاء المصالح الخاصة على المصلحة العامة هي الصفة الغالبة على النظام الجديد في العراق ما يدل اكثر من اي شئ آخر، على إستشراء الفساد بشكل غير مسبق.

الحركات والاحزاب السياسية يبدون وكأنهم لا يهتمهم أمر البقاء في الفوضى :

ان عدم أنجاز التشريعات الحيوية والمهمة للحد من درجة الفوضى والاستحواذ على مصير المكونات العراقية بأكملها، مثل المشاريع الآتية: قانون الاحزاب السياسية، قانون الحماية الاجتماعية، مقترح قانون حماية الاقليات، مقترح قانون حماية المرأة والطفل من العنف الأسري، وغيرها من القوانين التي علمنا أنها بقت حبرا على ورق في اروقة البرلمان العراقي الذي فشل في مهامه التشريعية كما الرقابية، ما أدى الى تدهور الثقة بين السلطات المختلفة وبين المواطنين. وسبب هذه النتيجة البائسة أي التراجع وعدم تشريع القوانين اللازمة جداً، يعود الى تماطل مختلف الفرقاء السياسيين بهدف تفصيل القوانين على قياسات بعض الساسة الذين غالباً ما لا يمارسون السياسة، بل العمل على تأمين المقعد الذي اصبح حكراً لهم، وبشكل خاص اولئك الذين يحسبون انفسهم رجال كافة المراحل التاريخية!! وهذا لا يدل الا على اننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن التغيير المرجو وعن المفهوم الحقيقي للديمقراطية. وسنبقى هكذا اذا لم تبدأ عملية تغيير حقيقي جذري يمارس بحق الاشخاص الذين يقفون عثرة في طريق التحرير من قيود العقليات والممارسات الموروثة الكامنة في جعل العراق كله وحقوق سكانه مُلكاً لمن يعتلي السلطة، الى درجة ان بعضهم يسمح لنفسه بالتفوّه بأقوال خالية من اقل ما يمكن من الحسّ بالمسؤولية مثل: "هذه فترتنا فلنتمتع بها قدر الامكان"... ونتيجة هذا التلاعب بحقوق الناس سيبقى العراقيون يتباكون لقمة العيش والكرامة، طالما لم تتغير هذه العقيلة التي تتصف بالانانية واللامبالاة .

اما البديهية التي لا تقبل التأويل هي ان الوقوف عكس تيار التغيير يعني انتهاك صارخ لحقوق الملايين التواقين الى الحرية وبناء دولة تحترم مبادئ الديمقراطية في توزيع وتبادل السلطات سلمياً، وهذا يشمل جميع من يمارسون الفساد السياسي والمالي والاداري، وهم متواجدون في مختلف سلطات شرائح المجتمع ابتداء من الاقليات وصولاً الى الاكثريات...

تعقيد التشريعات مشكلة اساسية في طريق البناء والاستقرار:

يفتقر العراقيون الى ادارة الموارد الغزيرة عبر سياسات وستراتيجيات واضحة مختصة و مقسّمة الى فترات ومزودة باليات تتناسب وكل فترة قصيرة أو متوسطة أو طويلة الامد. لكن عدم تطبيق القوانين من جانب، ووجود قوانين قديمة تُخلُ بمسيرة التقدم والاستقرار في العراق مثل قانون رقم ٦٥ لسنة المعدل سنة ١٩٧١ المادة (٣:٢١) التي تُجبر أسلمة القاصرين من اتباع الديانات الاخرى عند أسلمة احد الابوين، وتنص هذه المادة على ان "يتبع الاطفال القاصرون دين الذي استسلم من الابوين". هذا القانون سبب هجرة وهدم آلاف العوائل غير المسلمة، لأن عواقبه تسري بشكل متواصل على اجيال دون ارادتهم تاركاً آثاراً اجتماعية ونفسية جديّة تؤدي بتلك العوائل الى الانشقاق والزوال جرّاء انعدام الحرية الدينية. والمسيحيين بالدرجة الاولى، أكثر من غيرهم، يعانون من ظلم هذا القانون الذي يُعزز اكثر فاكثر بقرارات مطبقة على اوضاع فعلية (قرار محكمة التمييز الاتحادية التابعة لمجلس القضاء الاعلى في كتابها العدد ٦٠٤٢ / تسلسل ٧٢٨٠ / لعام ٢٠١٢، والذي يتضمن قرارها في التراجع عن صحة الأحكام لصالح المعنيين من غير المسلمين القاصرين، واصدار قرار بعدم ايجاز العودة الى دينه المسيحي، لأن ذلك يعتبر ردة عن الاسلام ويعاقب عليها، والذي بمجرد اعتراض مدير عام الدائرة المذكورة والتابع لوزارة الداخلية اضافة لوظيفته على قرار المحكمة التمييزية، بتطبيقه قرار المحكمة لعودته الى المادة ٢١ فقرة ٣ حرفياً واعتبارها مادة من الشريعة الاسلامية، لاحظ ملحق (ح). بينما هي ناتجة عن تفسيرات الفقهاء واعتباراتهم ونظرتهم على الاديان الاخرى. وما من فقرة واضحة في(القرآن الكريم)، الشريعة الاسلامية تنص على هكذا اجراءات يتم من خلالها انتهاك حرية الضمير. وفي هذه الاوضاع والى ما لا نهاية تنتهك حرية الطفل لعدم كفايته الاقرار لا بل ورفضه لمبدأ تغيير دينه قسراً. هكذا تم التراجع عن القرار القاضي بعودة المسيحي انور بطرس من قبل المحاكم العراقية بينما كان قاصراً لدى اشهار اسلام والده لاحظ ملحق(ح). هذا القانون والقرارات المفسرة له هي احد اسباب الهجرة القسرية لاتباع غير المسلمين الى خارج العراق. والدليل الآخر لهذه الحقيقة هو منذ تعديل القانون رقم ٦٥ مادة ٢١ فقرة ٣ سنة ١٩٧١ نحو الاسوأ بالنسبة الى المسيحيين، تزايدت هجرة اهل تكليف ومناطق اقليم كردستان وبغداد خلال السبعينات بشكل لا يصدق، حيث الجميع يعتقد بانهم سوف يتعرضون الى الأسلمة القسرية ما يستوجب الهجرة. الأقليات بشكل عام يعيشون معاناتهم بصمت لأفتقارهم الى عناصر سياسية

كفاءة تتمكن من رفع قضاياهم الى قاعات صنع القرار وتعرض بقوة على أية قوانين أو قرارات تنال من خصوصيتهم وخاصة بعد أن تم ازالة الاستبداد واختار العراق النظام الديمقراطي الذي لا يمكن ان يبني الا بتغيير الواقع المعمول به خلال الاستبداد اي بتبني مبادئ الديمقراطية المرتكزة على احترام حقوق الانسان التي صادق عليها العراق في الاتفاقيات والنصوص الدولية الخاصة بحقوق الانسان.

تستمر المعاناة في العراق حتى فيما تم تشريعه بعد التغيير ولجميع العراقيين في القوانين كما عبر التعليمات التي تلحق بالقوانين وغالبا ما يكون هدفها ترسيخ المزيد من السلطة وهو الطابع الغالب في فكر وصياغات السياسيين والمشرعين العراقيين، ابتداء من مواد الصدارة في الدستور مروراً بقانون الانتخابات وحتى قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠، الخاص بمنظمات المجتمع المدني الذي يضع في الكثير من مواده العراقيل في طريق عمل المنظمات غير الحكومية ليحد الانجاز ويضع حجر عثرة في طريق انشطتها بواسطة تعليمات تعقد القانون وتعرق العمل بدل ان تبسطه. مثلاً هناك تعليمات رسمية صدرت عن الامانة العامة لمجلس الوزراء، تعتبر تفسيراً للقانون المذكور، تمنع منح تأشيرة الدخول الى العراق للمنظمات الشريكة أو المتعاونة مع المنظمات العراقية، إلا بطلب من قبل جهة عراقية رسمية وعبر الامانة المذكورة. وتخيّلوا الروتين الاداري والتواقيع المتعددة بغية افشال اي اتصال او تعاون مع المنظمات النظيرة خارج العراق.

والحديث عن فرض ضرائب سنوية على المنظمات شيء لا يصدق على وجه الارض! لا يمكن الحديث عن الضرائب لأن الدولة لا تدفع ديناراً واحداً لدعم نشاط أي منظمة لتجبرها على دفع الضريبة... هذا يدل على عدم فهم وادراك ما تعنيه منظمات المجتمع المدني غير الحكومية غير الربحية وعدم الاعتراف بأي دور لها، لا بل هناك خلط واضح وغير مسبوق بين دور المنظمات غير الحكومية وبين الشركات الخاصة الاقتصادية والنقابات وغيرها. يجهل المشرع العراقي انه عندما قال: منظمات لا ربحية، يجب ان يقول ايضا: غير خاضعة للضرائب... لأنها لا يمكن ان تصنع مشاريعاً ربحية، فكيف يعقل دفعها الضرائب؟... فعندما تحصل على منحة من اية جهة داعمة لغرض أنجاز مشروع محدد ومتابع تنفيذه من قبلها ومن قبل المانح، لا يمكنها الحصول على تلك المنحة قطعاً الا عبر مشروع مختم ومكتوب بتفاصيله حتى المملة منها في خدمة المستضعفين أو أي مشروع تنموي يفيد المواطنين لماذا الضريبة؟... في جميع دول العالم ولتشجيع تمويل اعمال المنظمات غير الحكومية المكمل لباقي المشاريع التي تصب في منفعة المجتمع، سواء كانت ذا نفع عام ام لا، يعفى المتبرع لتلك المنظمات من الضرائب السنوية على كل مبلغ تبرع به، لأن الهدف هو الخدمة المجتمعية العامة، لا بل تكامل العمل العام من قبل متطوعين لهم غير على مناطقهم وبلدهم، فيقومون بنشاطات دون مقابل تساعد المواطنين المعنيين على معرفة وكسب حقوقهم المشروعة. اليس الأولى بالدولة ان تشجع وبدون مقابل (الضريبة)، هذه المنظمات وتدفع لهم رواتب للكادر الاداري القائم على تنفيذ نشاطاتها بهدف حثهم على التواصل بما فيه خير المجتمع؟... هذه الافكار والجهود تبذل بغية التعاون وجعل الجميع مسؤولون عما يصيب مجتمعهم من خير أو شر. للأسف الشديد، ما زال العراق يعمل بعقلية النظام السابق وفكرة استقطاب السلطة لغرض ترسيخها لافراد معينين، بدلاً من فكرة التشارك واعطاء المجال لدعم الابداع ووضع صلاحيات السلطة في خدمة المواطن بغض النظر عن انتماءاته الدينية او العرقية او السياسية... وخلاف ذلك هو الفساد بأروع صورته وانتهاك صارخ لحقوق الانسان.

سجون وشجون :

المؤسف هو ان السلطات العراقية تواصل في عدم معرفتها ادارة الازمات. ما يؤدي الى تكديسها وتعميقها ودفع الناس الى التشنجات المتواصلة فأستخدم القوة، حيث اصبح هذا الواقع معتبراً من قبل البعض كخيار وحيد لفرض السيطرة. ولكن خلال عملية البناء غير المكتمل، فإن استخدام القوة يؤثر سلباً ويعود بالعملية التغييرية الى الوراء، لذا فهي مدانة وغير مقبولة مهما كانت اشكالها ومبرراتها.

دون شك ان استخدام القوة والشدة لا يمكن ان يكون الحل لكل الامور سواء صدرت من الدولة أم من الآخرين. ففي السجون مثلاً، هناك وضع غير طبيعي ابتداء من اول لحظة التوقيف مروراً بالاستجواب والى الادانة الاخيرة، وفيها العديد من ضحايا الكيديات التي تساق الى الشرطة لمجرد معلومات كيدية وتهان الكرامات وخاصة للنساء، حيث تتعرضن أثناء الاستجواب في التوقيف وخلال النقل من الشرطة الى السجن، الى شتى

انواع الشجون ومنهن تَبَقِينَ لفترات زمنية طويلة داخل السجون كموقوفات دون حسم قضيتهم، والعذر هو نقص الوثائق أو قلة عدد قضاة التحقيق أو عدم حضور الشهود أو الاقرباء، وغيرها من الاعدار التي يُفترض ان يحسمها قاضي التحقيق أو المحاكم الاولية بأسرع ما يمكن. أو على الاقل يطلق سراحهن بكفالات مالية. يشير تقرير منظمنا في تقرير الزيارة التي قامت بها في شهر ايلول ٢٠١٢ الى سجن النساء في بغداد لاحظ التقرير على موقع منظمة حمورابي الالكتروني www.hhro.org، على سبيل المثل وليس الحصر. لوحظ أفتقار ملموس لبيوت الاصلاح الى ابسط الشروط والمعايير الدولية، وخاصة ما يتعلق بهيئة مبنى السجن والنظام المتبع فيه بصدد الخلط غير المقبول، ليس بين مستويات الجريمة فحسب، بل بين الاعمار والموقوفين والمحكومين، إذ يمكن للموقوفين ان يبقوا في السجون لسنوات طويلة!!، بينما المفروض ان يكون التوقيف إجراء تبرره الضرورة حيث يقوم بقيامها وينقضي بأنقضائها... والقانون العراقي يحدد مدة التوقيف بـ ٢٤ ساعة قابلة للتديد ٢٤ ساعة أخرى كحد أعلى ليصبح اجراء التحقيق والقضاء ٤٨ ساعة تسنح للقضاة الفرصة الكافية لاداء واجباتهم بتحديد مصير الموقوف او الموقوفة بأسرع وقت ممكن اذا ما اقتضت الضرورة تمديد فترة التوقيف لأن "المتهم بريء حتى تثبت أدانته"... ولا ننسى أن هناك العديد من الضحايا اثر معلومات كيدية وضعوا في السجون وغالبا ما بدون أوامر قضائية، وما اكثر هذه الحالات.

كان تقرير منظمنا حصيلة زيارة وفد نسوي شكلته منظمنا من ٣ عضواتها مع ٣ نساء من وزارة حقوق الانسان، معاً قمن بقاء السجينات داخل قاعات سجن النساء في بغداد. نجح التقرير بوضع أهمية العناية بالسجون والسجناء امام انظار السلطات العراقية بغية الحفاظ على كرامة الانسان المسجون من المعاملة الشديدة، بأيجاد مكان يتلائم ومتطلبات الإقامة الطويلة والتنشئة العقلية والنفسية للسجينات والسجناء... كما طالبت منظمنا بتكثيف التنشئة المهنية الجديدة المطلوبة من القائمين على ادارة السجون في التعامل مع السجناء بأليات انسانية وافق عليها العراق بانضمامه الى المواثيق والقوانين الدولية الخاصة بحماية حقوق الانسان التي تتضمن الكثير بشأن حماية كرامة الموقوفين والسجناء داخل بيوت الاصلاح.

والجدير بالذكر هو مصادقة العراق مؤخرا وبدون اي تحفظات على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة... وهذا أنجاز كبير يُحسب لصالح الحكومة الحالية، لكنه لا يزال بحاجة الى آليات قانونية جديدة ومهنية لتطبيق بنودها بشكل يساعد على تكييف القوانين القديمة او الغائها بغية تغليب روح القانون الدولي على القانون الداخلي.

هل من أيادٍ غريبة تعمل لمنع العراق من التقدم؟

مَنْ يتجاهل المسرحيات المخجلة لمختلف المسؤولين وهم يتسابقون بزياراتهم المنفعية الى بلدان الجوار وغيرها لشراء المقاعد التي تضع العراق في مأزق تلك البلدان. فالواضح هو استدراج التدخل الغريب في العراق الذي يعاني منه العراقيين والتمثل في التدخل الاقليمي في شؤونه الداخلية الى درجة انه لم يبق مكون سياسي عند اقتراب الحملات الانتخابية ولم يلجأ الى جهة ما ويساوم بخيرات العراق، ما يزيد الطين بلة. هذا ما يجبر على اعتماد الاجندات المتضاربة التي يرفضها الشعب العراقي بأكمله، مثلما يرفض الطائفية؟... وبهذه الطرق الملتوية والخارجة عن القانون، تتعرض خيرات العراق الى النهب مثل الجزر النفطية في جنوب العراق، وتعميق الضرر على البيئة العراقية بالأطاحة بأنهارها وتسميم مياهها، بل والاعتداء على سكان تلك المناطق مثل الاعتداءات المتكررة على ابناء اقلية السود الممارسين للصيد في المياه الاقليمية للخليج في البصرة. ونشير هنا بشكل خاص الى معاناة هذا المكون العراقي القليل العدد من سياسات التمييز العنصري بسبب بشرتهم السوداء، ما يجعلهم يعتمدون على طرق بدائية جدا لكسب لقمة العيش... ومحصلة جميع هذه الانتهاكات هي تعميق الفقر لدى اغلب العوائل العراقية وخاصة النساء والاقليات.

نظام اقتصادي مشلول بالتوترات المختلفة

تبين بان أغلب المساومات السياسية لا تصب في مصلحة العراق، بل تُعرضه للمزيد من الانشقاق والتوتر السياسي والاجتماعي والاقتصادي بعيدا عن امكانية اعادة بناء حكم عادل و ادارة قادرة على خلق اقتصاد منظم وحر مبني على سياسات نقدية وآليات التعامل تحول النظام القائم من اقتصاد النظام الشمولي ذو الطابع اليساري

الأشتركي تحت سيطرة نظام الشخص الواحد، الى اقتصاد السوق تعززه مختلف المؤسسات الرأسمالية والخدمية. ان تنشيط الاقتصاد لا يمكن ان يتحقق الا بشمول القطاعين العام والخاص مع مجال اوفر للأخير الذي ينهض بعملية توفير العمل للعاطلين. فان القطاع النفطي وحده لا يسمح للجميع التمتع بحق العمل. ما يتطلب محاولات مختلفة من قبل السلطات في ايجاد فرص عمل اي احترام احد اول حقوق الانسان الذي نص عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان، من ثم زج كل ما يستجيب واحتياجات سوق العمل في متناول الشركات والمصانع الخاصة العراقية بما فيها لتنفيذ مشاريع صغيرة بغية انتعاش حركة قوة البيع والشراء. كما ان صيانة حقوق وتوفير الآليات الخاصة بواسطة الاستثمار وتوسيع مصادر الاستثمار لتحديث البنى التحتية بتشجيع الاستثمار الخارجي، سوف يزود هذين القطاعين العام والخاص بأحدث الوسائل التكنولوجية التي يفترق اليها العراق في ابسط احتياجات التطوير البنيوي لمستوى المعمل في خدمة التصنيع و التسويق. من هنا اهمية قانون الاستثمار مبسطاً ومسهلاً لمهام وآليات التنفيذ لجلب اكبر عدد ممكن من المستثمرين.

نستخلص بالتأكيد على ان ما تزال ابسط حقوق العراقيين غير محفظة وبحاجة الى تشريعات فشل المجلس التشريعي في تحقيقها لتصبح قوانين ابتداءً من شروط العمل اللائق بالانسان المتحضر في ايجاد تشريعات خاصة باحتساب الخدمة ومنح الحقوق التقاعدية للعاملين في القطاع الخاص أسوة بالعاملين في القطاع العام وذلك بتبني آليات وخبرات الدول المتقدمة في ازواج الاستقطاعات المطلوبة بكفالة حق العاملين في القطاع الخاص. بهذه الآليات سوف يتم ازالة اعداد كبيرة من طلبات التعيين من كاهل الدولة ويقضي ليس على البطالة بشكل عام والبطالة المقنعة بشكل خاص فحسب بل وعلى جزء كبير من الفساد الاداري والمالي. كما يساهم ذلك مباشرة في تجفيف لمناخ الارهاب المسببة في تزعر أمن مستدام.

فيما يخص تحديث المكنة الاقتصادية على المستوى الوطني بسياسات البنوك والصراف النقدي المعاصر (التعامل عبر البنوك بواسطة البطاقة الالكترونية- فيزا كارت، ماستر كارت...)، وغيرها من الوسائل الحديثة لتحريك الارصدة بتقنيات حديثة ومتطورة ينتظرها العراقي، شأنه شأن اي انسان في بلد غني يمكنه العيش بكرامة ورخاء معتمداً على موارد ومصادر بلده واستقراره في نظام يوفر له تلك الخدمات تساعد على الطمأنينة وتأمين حياته مما يؤدي الى الحد من الهجرة...

أما المؤسف جدا هو وجود ايادي لم تعد خفية جدا لا تفرح للعراقي بأن يتمتع بخيرات بلده، منها بلدان الجوار ممن يعززون اخضاع ارادة الساحة السياسية العراقية اليهم عبر مساومات مقابل دعم سياسي ومالي للحصول على نتائج انتخابات مستغلة، نتيجتها لا انسجام سياسي واداري بين مختلف المتصارعين على السلطة في العراق.

نختتم بتأكيدنا على ان حالة حقوق الانسان عامة، وحقوق الاقليات خاصة، غير معافاة و بحاجة ماسة الى احترام وصيانة متواصلتين باعادة بناء نظام جديد لحماية وصيانة الحقوق الاساسية كالحقوق الاصلية التي لا تقبل التجزئة ولا التصرف بها. وهذا يتطلب تغيير ثقافة وأنماط عمل المسؤولين على جميع مستويات القائمين على السلطة التنفيذية وخاصة السلطتين التشريعية والقضائية، سيما لانه عليهما تقع مسؤولية التشريع ومراقبة التنفيذ لمدى تكييف القوانين الوضعية مع اللوائح الدولية بغية احترام وصيانة الكرامة البشرية في العراق.

نوصي كحل حقيقي لاعادة ترميم في عملية البناء لأجل احترام حقوق كل انسان على أرض العراق، بتغيير جذري في الساحة السياسية الذي سوف يعكس في أروقة الادارة بشكل مباشر. والله في عون العراقيين.